



صندوق الأوبك للتنمية الدولية "أفيد"

كلمة مدير عام أفيد

السيد سليمان الجاسر الحربش

بعنوان "فقر الطاقة في العالم العربي"

للمنتديات التي سبقت

القمة العربية الاقتصادية والتنمية والإجتماعية

الكويت، في 17-18 يناير / كانون الثاني 2009

أصحاب المعالي والسعادة،
السادة الحضور الكرام،

بدءاً، أود أن أشكر السيد رئيس الجلسة على كلمته التعريفية الطيبة
وأن أعبر عن امتناني لمنظمي هذا المؤتمر ولجميع الحضور
الكرام.

نجتمع اليوم وعالمنا العربي يواجه جملة من التحديات المعقدة ابتداءً من الأزمة الحادة الراهنة في النظام المالي العالمي وما تبعها من تباطؤ في الإقتصاد العالمي وانعكاساته على الطلب على الطاقة وأخيراً العدوان الغاشم والدمار المؤلم في غزة الغالية. وفي هذا المجال أشير إلى ان صندوق الأوبك للتنمية الدولية (أفيد) قد استجاب بشكل فوري للأحداث وبأدر بالتبرع بمنحة مالية مساهمة منه في التقليل من معاناة إخواننا وأبناءنا في القطاع.

السيدات والسادة الحضور

أود أن استغل الوقت المخصص لي اليوم في التركيز على موضوع فقر الطاقة في الوطن العربي. أولاً من خلال عرض خبرة أفيد المكتسبة في هذا المجال، ومن ثم استعراض بعض الحلول الجديدة الممكنة.

إن من نافلة القول أن اقتصاديات الدول العربية تحتاج إلى مزيد من التكامل والنمو لتتمكن من مواجهة جميع التحديات الداخلية والخارجية المحيطة بها. وبإمكان الطاقة ان تلعب دوراً أساسياً في هذه العملية، حيث أنها تعتبر محركاً أساسياً في النمو الإقتصادي والتقدم الإجتماعي. إلا إنه، وللأسف الشديد، لا يزال ما يقارب الـ 30 مليون عربي من سكان الأرياف والمدن الفقيرة يعانون الحرمان من الطاقة الكهربائية.

إن مكافحة ما يسمى فقر الطاقة يعني التحقق من حصول الفقراء على خدمات الطاقة الحديثة بأسعار مناسبة وبصورة منتظمة. إن هذه المعركة لا يمكن فصلها عن معركة النمو الإقتصادي والتقدم الإجتماعي اللتان تشكلان الطريق إلى تحقيق أهداف التنمية الألفية الثمان. ومن وجهة نظري، فإن توفير الطاقة للفقراء من الممكن أن يكون الهدف التاسع كما بينت ذلك في محافل سابقة، حيث أن الطاقة تشكل محوراً أساسياً في جميع الأنشطة البشرية بما في ذلك دور

كما يعلم الجميع فإن العالم العربي متنوع، والأقطار العربية تتفاوت في سكانها ومصادرها الطبيعية ومستويات التنمية فيها. وعلى الرغم أن مصادر الطاقة بكافة أشكالها الأحفورية والمتجددة متواجدة بشكل وافر في العالم العربي إلا إنها متركزة في بلدان محددة، في حين إن بلدان أخرى ذات ثقل سكاني كبير لا تحظى بنفس الوفرة من الطاقة. والأمر ذاته يتراوح في البلد الواحد من منطقة إلى أخرى. فالיום وعلى الرغم من الجهود المكثفة التي بذلتها الدول العربية في توفير الطاقة الكهربائية وتوزيعها لا يزال هنالك ما يقارب الـ 60 مليون عربي يعانون من نقص الكهرباء أو انعدامها. هؤلاء منتشرون في المناطق الريفية أو المدن والأحياء الفقيرة منها. لذا، وعلى خلاف الرأي السائد، فإن فقر الطاقة يشكل عائقاً للتنمية في عالمنا العربي. وأسمحوا لي هنا أن أبين بعض المؤشرات الإحصائية:

أولاً، فمعدل إستهلاك الفرد للطاقة في دول الأوابك يساوي خمسة أضعاف نظيره في الدول العربية الأخرى.

ثانياً، إذا ما استثنينا دول مجلس التعاون الخليجي فإن معدل إستهلاك الكهرباء للفرد العربي هو (1100 كيلووات) وهو يمثل 8 إلى 9 مرات أقل مما في الدول المتقدمة. وقد يصل هذا الرقم إلى 100 كيلووات في بلد مثل السودان. ومن هنا نرى بأن القضاء على فقر الطاقة في الوطن العربي، بما في ذلك النقص الحالي وتوقعات الطلب المستقبلية، يتطلب جهداً هائلاً وإستثمارات بالغة تصل إلى 15 بليون دولار أمريكي سنوياً.

قبل أن أتطرق إلى الحلول المقترحة، أود أن أشير إلى أن موضوع فقر الطاقة قد تم تناوله على أعلى المستويات في الدول المصدرة للنفط (أوبك)، فقد أشارت قمة الأوبك المنعقدة في نوفمبر 2007 في "إعلان الرياض" إلى أن الطاقة تعتبر أساساً في القضاء على الفقر وفي تحقيق التنمية المستدامة وفي إنجاز أهداف التنمية الألفية. كما وأكدت القمة على دور أفيد من خلال تكليفه بالمساهمة في "تحقيق أهداف التنمية المستدامة والقضاء على فقر الطاقة في الدول النامية ودراسة السبل والوسائل الرامية إلى تعزيز هذه الجهود بالاشتراك مع صناعة الطاقة والمؤسسات المالية الأخرى."

في ما يتعلق بالحلول المقترحة، فإن بإمكانني استعراض بعضها من خلال ما تراكم لأفيد من خبرة في مجال مشاريع الطاقة التي تشكل 20% من كافة نشاطاته الإنمائية. إن رؤية أفيد في معالجة فقر الطاقة قد تعززت من خلال ورشة العمل التي نظمها في مدينة أبوجا بنيجيريا قبل بضعة أشهر بعنوان "فقر الطاقة في أفريقيا" وانطلاقاً من هذه الخبرة دعونا نتفحص المواضيع المتعلقة بالسياسات والمناهج بالإضافة إلى المبادرات المطروحة فعلياً.

إن معالجة فقر الطاقة تتطلب سياسات مناسبة ومتوازنة للطاقة أدرج البعض منها:
أولاً، إن الطبيعة الباهظة للاستثمارات في قطاع الطاقة تتطلب مساهمة كلا القطاعين العام والخاص فيها. ويجب أن يشكل القطاع الخاص جزءاً من الحل بعد أن يأخذ القطاع العام المبادرة ويساهم في خلق بيئة مشجعة للاستثمار. إن السياسات الحكومية يجب أن تهدف إلى:

- أ. تشجيع المبادرات لتطوير شركات صغيرة ومتوسطة (SME) محلية للطاقة.
- ب. تطوير مبدأ شراكة القطاعين العام والخاص (PPP)، وتطوير مبدأ الشراكة هذا يتضمن العديد من الأشكال سواءاً لبناء أصول ومنشآت جديدة أو توفير الخدمات أو كلاهما. هذه الشراكات حققت نجاحات في العديد من البلدان النامية من ضمنها دول عربية وفي عدة ميادين شملت بنى تحتية ومحطات كهربائية. وقد قام أفيد بتمويل بعض هذه المشاريع إيماناً منه بأثارها الإيجابية في التنمية.

ثانياً، إن نموذج إقتصاديات السوق قد لا يفلح في توصيل الطاقة إلى المناطق الريفية والمناطق الفقيرة بسبب إمكانيات المستهلك المحدودة. لذا، يتوجب إنتهاج سياسات دعم مواتية للفقراء من شأنها أن تهيبئ المناخ المساعد للاستثمار. وهذا يتضمن، من بين جملة أمور أخرى، أن يتم تنفيذ سياسات دعم تستهدف الفقراء حصراً وتكون متضافرة مع إجراءات موازية لزيادة كفاءة إستغلال الطاقة.

ثالثاً، سياسات ومناهج فعالة تأخذ في الإعتبار أن مزيج الطاقة الملائم للفقراء يجب أن يعتمد على الطاقة الإحفورية بأشكالها المتعددة، بالإضافة إلى مصادر الطاقة المتجددة. كما وأن توفير الطاقة بصورة لا مركزية معتمدة على وحدات صغيرة تستخدم مصادر محلية كالرياح والطاقة الشمسية والمياه قد تخدم المناطق الريفية أو النائية بصورة أفضل.

رابعاً، إن هذه السياسات والمناهج يجب أن تكون شاملة ومتوائمة ومرنة بقدر كاف لتشجيع واستيعاب مشاريع الطاقة العابرة للحدود وبالذات تلك المتعلقة بالغاز والكهرباء خاصة وإن التجارة البينية للطاقة عامل أساسي في التكامل الإقتصادي.

واسمحوا لي الآن أن أعود إلى المبادرات المتوفرة حالياً لمحاربة فقر الطاقة في الوطن العربي. في حزيران/يوليو 2008 طرح خادم الحرمين الشريفين، الملك عبد الله، مبادرته المعروفة اليوم بـ "مبادرة الطاقة من أجل الفقراء". حيث أكد على الدور الذي يؤديه أفيد في هذا المضمار، ودعا البنك الدولي لتنظيم اجتماع للجهات الممولة والمانحة من أجل إطلاق مبادرة للطاقة موجهة للدول الفقيرة، والتي ستساهم المملكة العربية السعودية فيها. هذا الاجتماع من المؤمل عقده في ربيع 2009، كما أعلن خادم الحرمين الشريفين في الوقت ذاته عن قيام الصندوق السعودي للتنمية بتخصيص دعم مالي مخصص لمشاريع الطاقة في الدول النامية.

ويشترك أفيد بالتعاون مع البنك الدولي والصندوق السعودي للتنمية بالتنسيق بين الأطراف المعنية من أجل تطوير هذه المبادرة. وفي هذا الإطار، ساهم أفيد باقتراح عملي يرمي إلى توجيه المنح والقروض للعمل بشكل متكامل مما يؤدي إلى تحقيق هدفين أساسيين، هما جعل شروط التمويل أكثر يسراً وقبولاً من قبل الدول الفقيرة من ناحية، وتحفيز المانحين على تقديم المزيد من الموارد المالية من ناحية أخرى، الأمر الذي من شأنه أن يساهم في

إنطلاقاً من ذلك، فإننا نتوقع أن تحظى هذه المبادرة بتمويل كبير من قبل الجهات المانحة، ويرغب أفيد والبنك الدولي بالإضافة إلى المانحين الآخرين في القيام بدور محفز ومساعد من أجل تأمين تدفق مستمر وكبير من الإستثمارات لمكافحة فقر الطاقة في الوطن العربي. لذا، أدعو كافة الأطراف العربية من القطاعين العام والخاص على حد سواء أن يستغلوا هذه الفرصة التمويلية الجديدة.

وأخيراً، دعوني اختتم مداخلتني بدعوة الدول العربية إلى تطوير خطط لتوفير الطاقة للفقراء، وأن أكرر بأن السياسات الداعمة للفقراء هي التي ستحقق مكافحة فقر الطاقة في الوطن العربي. كما أود أن أؤكد على أن رؤية أفيد تتضمن دوراً أساسياً للقطاع الخاص في هذا المجال خصوصاً وفي تحقيق أهداف التنمية بشكل عام، ولذلك فإن أفيد مستعد

- للعمل مع الدول العربية الشريكة والمستثمرين لتطوير مشاريع في مجال الطاقة في العالم العربي بغية تحقيق التكامل الإقتصادي؛
- ولمساندة الدول العربية في اجتذاب الاستثمارات؛
- ولتمويل الصناعات المحلية على شكل مشاريع أو من خلال توفير حدود ائتمان عن طريق البنوك المحلية بهدف تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (SME).

وأشكركم جميعاً على حسن استماعكم